ملخصات الخبراء
سياسة إقليمية

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

٢١ أكتوبر ٢٠٢٠

أي ميثاق جديد للبنان؟

روان حمود

المصدر: وكالة الأناضول

هذا الموضوع مترجم من اللغة الانجليزية عن موقع منتدى الشرق

الخلاصة: مع استمرار الحديث عن جمهورية ثالثة في لبنان، يستعرض هذا الموجز مختلفَ الأفكار المتداولة في الأوساط العامَّة اللبنانية فيما يتعلَّق بالحاجة إلى المواثيق السياسية التالية: إلغاء النظام الطائفي، وتحقيق اللامركزية الإدارية، والـ(كونـ)فدرالية، والحياد الناشط، والمثالثة في تقاسم السلطة، وحتى تقسيم لبنان. كما يتناول الموجز السياقَ السياسي وردود الفعل المجتمعية على هذه المطالب. وهو يدفع بأن هذه المقترحات لا تزال حبيسة الخطاب السياسي، وتفتقر إلى الصياغة الناضجة والظروف الإقليمية والدولية المواتية للتجسُّد في الوقت الحالي. ومع ذلك، لا ينبغي الانتقاص من قدر النقاشات حول هذه المقترحات، كما يجب الانتباه للمخاوف والتطلعات التي تقوم عليها؛ نظرًا لأنها تمثِّل أساس المستقبل اللبناني في حالة انتهاء الجمود الإقليمي.

لَمحة عامَّة سريعة

منذ نحو عامٍ اندلعت انتفاضة أو «ثورة» ١٧ أكتوبر/تشرين الأول في مختلف الساحات الجغرافية والطائفية في لبنان، ليظهر فيها ما لا يمكن توقُّعه في السياق الاجتماعي السياسي اللبناني. فقد بدأ الأمر باحتجاجاتٍ ضد زيادة الضرائب، لكنه سرعان ما تطوَّر إلى انتفاضة في جميع أنحاء البلاد ضد النظام السياسي. لقد شهدت الذكرى المئوية للانتداب الفرنسي على لبنان انهيارًا ماليًّا تاريخيًّا، وتدهورًا فاضحًا في الحياة السياسية، وانهيار مؤسسات الدولة، وجائحة فيروس كوفيد-١٩، والانفجار المأساوي لمرفأ بيروت في ٤ أغسطس/آب ٢٠٢٠ الذي دمَّر جزءًا كبيرًا من العاصمة. وقد هزَّت كارثة مرفأ بيروت الإنسانية - التي لن تكون الأخيرة - وسطَ العاصمة مُخلفةً أكثر من ١٩٠ قتيلًا، وأكثر من ٦٠٠٠ مصاب، وما يزيد على ٣٠٠ ألف مشرد، وتسبَّبت في خسائر تُقدَّر بنحو ١٥ مليار دولار. إن لبنان يشهد في الوقت الحالي موت «الجمهورية الثانية» بعد مائة عام على تأسيسِه.

عادت الأطراف الدولية الفاعلة، التي تركت لبنان برئاسة العماد ميشال عون في عام ٢٠١٦ وما تلاها من سيطرة شبه كاملة على الدولة من قِبل تحالف ٨ مارس/آذار، عادت إلى البلاد بعد أن وجدت في الانفجار المأساوي نافذةً للضغط من أجل التغيير السياسي. لقد جذبت الزيارة المزدوجة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وزيارة نائب الرئيس التركي اهتمامَ الكثير من وسائل الإعلام. كما زار ديفيد هيل، وهو دبلوماسي أمريكي رفيع المستوى، ووزير الخارجية الإيراني - بيروت في آنٍ واحدٍ. وفي ١٤ أكتوبر/تشرين الأول، قام مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر برعاية بداية المفاوضات التاريخية بين الحكومتَيْن اللبنانية والإسرائيلية بشأن الحدود البحرية[1]. لقد دخل لبنان بعد الانفجار مرحلة التدويل، حيث أصبح المشهد السياسي الداخلي يعتمد بشكلٍ متزايدٍ على الديناميكيات بين القوى الإقليمية والدولية.

إن لبنان يشهد في الوقت الحالي موت
«الجمهورية الثانية» بعد مائة عام على تأسيسِه

حاول ماكرون - لكنه فشل حتى الآن - استعادةَ المبادرة الفرنسية في لبنان في زيارته الأولى بعد أيامٍ من الانفجار، وأكَّد بشدَّة على الحاجة إلى «ميثاقٍ سياسيٍّ جديدٍ»، مصرًّا على أنه لا يمكن استمرار النظام المفكَّك والفاسد. وقد أثارت هذه الدعوة الجريئة جدلًا كبيرًا، وظهرت تفسيراتٌ عديدة حول ما يعنيه الميثاق الجديد، مما دفع ماكرون إلى التراجع عن دعوته وتجنُّب ذكرها في زيارته الثانية. وعلى عكس الآمال التي حملتها انتفاضة ١٧ أكتوبر/تشرين الأول، لا ينبغي تفسيرُ أي ميثاقٍ سياسيٍّ جديدٍ على أنه خطوةٌ باتجاه إنهاء النظام الطائفي لتقاسم السلطة في لبنان. حيث قُدمت العديد من المقترحات حول الشكل الذي يجب أن يكون عليه الميثاق السياسي الجديد: إلغاء النظام الطائفي، وتحقيق اللامركزية الإدارية الموسعة، والـ(كونـ)فدرالية، والحياد الناشط، والمثالثة في تقاسم السلطة، وحتى تقسيم لبنان. وقد دعم القادة السياسيون والدينيون من مختلف الجماعات الطائفية مقترحاتٍ مختلفةً وفقًا لموقف كلٍّ منهم. وستتمُّ مناقشة هذه المقترحات في الموجز التالي.

لقد جرى الحديث عن الحاجة إلى ميثاقٍ سياسيٍّ جديدٍ في لبنان في مناسباتٍ عديدةٍ في السنوات الخمس الماضية مع تكرار المطالبة بإنشاء «الجمهورية الثالثة»[٢]. إلَّا أن ذلك لم يدخل حيز النقاش الشعبي إلَّا مع اندلاع انتفاضة ١٧ أكتوبر/تشرين الأول في عام ٢٠١٩، حيث دعا بعض المتظاهرين إلى ذلك، مطالبين بزوال الطائفية السياسية، واستعاد هذا النقاش زخمَهُ بعد انفجار ميناء بيروت.

يُعَدُّ اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهليَّة التي استمرت ١٥ عامًا (١٩٧٥-١٩٩٠) آخرَ اتفاق تمَّ التوقيع عليه لتعديل الدستور وتحديد النظام السياسي في لبنان لما عُرف فيما بعد باسم «الجمهورية الثانية». لكن النظام السياسي على أرض الواقع يتشكَّل بناءً على الأعراف وموازين القوة بدلًا من الدستور؛ فالممارسات السياسية التي طُبقت في أثناء سيطرة النظام السوري وبعد انسحاب القوات السورية في عام ٢٠٠٥ بعيدةٌ كل البُعْد عن الرؤية التي نصَّ عليها اتفاق الطائف: فبدلًا من إنهاء الطائفية السياسية، تمَّ توطيدها وترسيخها في الممارسة السياسية، حيث مارست الأحزاب السياسية الشيعية (حزب الله وحركة أمل (حقِّ النقض) الفيتو) على الحكومة، وعلى النموذج ثنائي القطب لتقاسم السلطة بين المسيحيين والمسلمين [٣].

المواثيق السياسية السابقة

لطالما كان المشهد السياسي في النظام التوافقي اللبناني متمحورًا حول الزعماء والأحزاب والحركات الطائفية. وتكْمُن جذور هذا النظام في نظام المتصرفية قبل إنشاء لبنان الكبير في عام ١٩٢٦، حيث أسندت الدولة العثمانية الحكمَ المحليَّ في جبل لبنان إلى الزعماء المحليين، وكان يتمُّ الحفاظ على التوازن السياسي الطائفي في جبل لبنان بين النخبة المارونية والدرزية. إلَّا أنه مع إنشاء لبنان الكبير من قِبل السلطات الفرنسية أدى دمجُ مجتمعاتٍ جغرافية وطائفية جديدة إلى تغييرِ نموذج تقاسم السلطة إلى نموذج مسيحي-إسلامي، حيث مثلت الطائفتان المارونية والسُّنية الأغلبيةَ في الجانبين.

لقد جرى الحديث عن الحاجة إلى ميثاقٍ سياسيٍّ جديدٍ
في لبنان في مناسباتٍ عديدةٍ في السنوات الخمس
الماضية مع تكرار المطالبة بإنشاء «الجمهورية الثالثة»

وكان أول ميثاق وطني لتنظيم الواقع الجديد ميثاقًا غير مكتوبٍ أُبرم بين الرئيس في ذلك الوقت، بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح في عام ١٩٤٣. وقد اقتضى الاتفاق الذي عُرف باسم «الميثاق الوطني» أن دولة لبنان الناشئة دولةٌ «محايدة» يتخلّى فيها المسلمون عن مشاريع الوحدة مع سوريا والعالم العربي، وفي الوقت ذاته لا يسعى المسيحيون إلى إقامة علاقاتٍ خاصَّة مع الغرب - أي فرنسا - أو طلب الحماية العسكرية منه[٤]. ووفقًا للعرف الذي أنشأه هذا الاتفاق، تمَّ تقسيم المناصب الثلاثة الرئيسة - وهي: رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ورئاسة مجلس النواب - بين الطوائف الثلاث الرئيسة: المارونية والسُّنة والشيعة على التوالي. كما تمَّ تقسيم التمثيل في البرلمان بنسبة ٦: ٥ بين المسيحيين والمسلمين. ومن ثَمَّ أدى هذا الاتفاق إلى الانتقال من الجماعات الطائفية إلى الطائفية السياسية، ورسم الخطوط العريضة الأولى للنظام التوافقي اللبناني.

إلَّا أن الميثاق الوطني قد انهار تحت وطأة العديد من المشاكل الداخلية والخارجية والهيكلية إلى جانب المطالب بإنهاء الطائفية السياسية، وقد تُوج ذلك باندلاع الحرب الأهليَّة عام ١٩٧٥. ثم أنهى اتفاق الطائف الحربَ الأهليَّة اللبنانية عام ١٩٨٩ على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»، ونصَّ على تغييراتٍ في النظام أدت إلى المرحلة التي تُعرف باسم «الجمهورية الثانية»[٥]. وبناءً على ذلك، تحوَّلت نسبة التمثيل في البرلمان إلى تحقيق التوازن بين المسلمين والمسيحيين بحصول كل طرفٍ على نصف المقاعد. كما تمَّ نقل بعض سلطات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء، وأوكلت سوريا بدور الوصيِّ على لبنان.

على أرض الواقع، خفَّض الاتفاق من نفوذ الطائفة المارونية في كلٍّ من الوظائف الحكومية والمدنية. وبدلًا من ذلك، تحوَّلت السلطة إلى مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، لتعكس التغيرات الديموغرافية في البلاد. أما منتقدو اتفاق الطائف، فقد رأوا فيه انتصارًا للسُّنة مهد للانتقال من المارونية السياسية إلى السُّنية السياسية (يجب عدم الخلط بينها وبين الإسلاموية السياسية) المرتبطة بشخص رئيس الوزراء رفيق الحريري[٦]. غير أنه في لبنان ما بعد الحرب أصبحت سوريا هي الطرف المهيمن على السلطة، وتُرجمت الممارسات السياسية إلى نظامٍ ثلاثيٍّ - يُعرف أيضًا باسم «الترويكا» - بين النُّخب المسيحية والسُّنية والشيعية. فاكتسبت أحزاب الطائفة الشيعية عرفاً حقَّ النقض على السلطة التنفيذية وتعزّزت قوة رئيس مجلس النواب نبيه بري، و تغيّرت الموازين خصوصاً بعد انسحاب النظام السوري في أعقاب اغتيال رفيق الحريري عام ٢٠٠٥.

غير أنه في لبنان ما بعد الحرب أصبحت سوريا هي الطرف المهيمن على السلطة، وتُرجمت الممارسات السياسية إلى نظامٍ ثلاثيٍّ - يُعرف أيضًا باسم «الترويكا» - بين النُّخب المسيحية والسُّنية والشيعية

منذ ذلك الحين شهد لبنان فتراتٍ طويلةً من الفراغ في الحكومة والرئاسة ودوائر الخدمات المدنية الأخرى. ولم تستطع الدولة لمدة ١٢ عامًا الموافقةَ على ميزانية، مما أدى إلى عرقلة القرارات الرئيسة المتعلِّقة بالإنفاق العام، والفشل في تزويد المواطنين بالخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي. لقد تدهورت أحوال لبنان - الذي يحكمه نموذج التوافقية المؤسسية - إلى الحضيض[٧]. حيث أدت الطبيعة التوافقية للنظام وحق النقض الممنوح لكل طائفة إلى فتراتٍ من السلام وضمان حقوق مختلف الطوائف. لكن على الجانب الآخر، أدى ذلك إلى إبطالِ فعالية الحياة السياسية وخلقِ نظامٍ عاجزٍ مليءٍ بالفساد، وتحوَّلت السياسة من مهمَّة وضع السياسات إلى لعبة محاصصة. كما أدى التنظيم الطائفي للحياة السياسية إلى الإخفاق في تنمية هوية وطنية وغرس مبدأ المواطنة، حيث تعتمد كلُّ طائفة على شبكاتها الاجتماعية والأمنية الخاصة التي يقودها زعماء الطائفة. كما اتجهت الطوائف التي تشعر بانعدام الأمن الاجتماعي والسياسي إلى الحصول على الدعم من خارج حدود لبنان، مما فتح البابَ على مصراعيه للتدخل الخارجي والتطفل عبر شبكات المحسوبية، سواءٌ من قِبل المملكة العربية السعودية أو إيران أو الولايات المتحدة أو فرنسا[٨].

نحو إنهاء اتفاق الطائف أم تعديله أم تطبيقه؟

لقد كانت انتفاضة ١٧ أكتوبر/تشرين الأول في جوهرها تعبيرًا عن فشل الأعراف والمواثيق والاتفاقيات المتبعة التي شكَّلت المشهد السياسي اللبناني. وعلى الرغم من أن المظالم الاقتصادية تُعَدُّ هي الدافع الرئيس وراء اندلاع الاحتجاجات، فإن العديد من المتظاهرين طالبوا بتغيير النظام السياسي، وكان إنهاء الطائفية السياسية أحد أبرز الشعارات[٩]. فقد رأى بعض المحتجين في الإصلاحات التي نصَّ عليها اتفاق الطائف خارطةَ طريقٍ محتملة لهذا التغيير وطالبوا بتطبيقها. حيث نصَّ اتفاق الطائف على أن «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني رئيسي»، ولتحقيق ذلك قدَّم قائمةً من الإصلاحات، ودعا إلى تشكيل لجنة وطنية لمناقشة الانتقال إلى نظامٍ غير طائفيٍّ لتقاسم السلطة. وكان من بين الإصلاحات الرئيسة المقترحة التوجُّه نحو نظامٍ تشريعيٍّ مكوَّن من مجلسين، بحيث يتمُّ نقل التمثيل الطائفي من البرلمان إلى مجلس للشيوخ، مما يضمن حماية المصالح الطائفية فيما يتعلَّق بالقضايا الحيويَّة[١٠]. كما دعا الاتفاق إلى تطبيق اللامركزية الإدارية، لكن لم يتم تنفيذ هذه الإصلاحات على الإطلاق.

أعلن البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي دعمَهُ للتطبيق الكامل لاتفاق الطائف، وإنشاء مجلس الشيوخ، وتبنِّي اللامركزية الإدارية على نطاق شامل. لكنْ هناك صوت آخر ضمن الطائفة المارونية، يتمثَّل في الرئيس ميشال عون وحزبه التيار الوطني الحر، يطالب بإنهاء اتفاق الطائف بداعي أنه يحرم

وكان من بين الإصلاحات الرئيسة المقترحة التوجُّه نحو نظامٍ تشريعيٍّ مكوَّن من مجلسين، بحيث يتمُّ نقل التمثيل الطائفي من البرلمان إلى مجلس للشيوخ، مما يضمن حماية المصالح الطائفية فيما يتعلَّق بالقضايا الحيويَّة

المسيحيين من حقوقهم من خلال تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وإعطائها لمجلس الوزراء. وكان عون قد قاطع توقيع اتفاق الطائف، ولا يزال معارضًا له حتى الآن. كما احتجَّ أنصار عون على البطريرك الماروني آنذاك نصر الله صفير واستنكروا دعمَهُ للاتفاق. وقد سمح هذا الموقف لعون وحزبه بإلقاء أي لومٍ أو مسؤوليةٍ عن الأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة على الصلاحيات المحدودة لرئيس الجمهورية. كما أنه يُظهر التيار الوطني الحر على أنه حامي القضية المسيحية التي تخلَّت عنها الأحزاب السياسية المسيحية الأخرى.

وبالمثل، لطالما انتقد القادة الشيعة اتفاقَ الطائف لتهميشه للطائفة الشيعية، ولا سيما مع تغيُّر الواقع الديموغرافي[١١]. وفي مواجهة منتقدي الوضع الراهن الذي يهيمن عليه الثنائي الشيعي حركة أمل وحزب الله، اقترحت شخصياتٌ شيعية[١٢] بديلَيْن: إنهاء الطائفية السياسية، أو التفاوض لإنشاء نموذجٍ ثلاثيٍّ جديدٍ يشمل الموارنة والسُّنة والشيعة بدلًا من نموذج التقسيم إلى مسلمين ومسيحيين[١٣]. وقبل يومٍ من زيارة ماكرون الثانية للبنان، ردَّ الأمين العام لحزب الله على دعوة ماكرون لميثاقٍ جديدٍ قائلًا: إنه منفتح على أي نقاشٍ حوله بشرط أن يكون هناك إجماعٌ على إقامة نموذجٍ سياسيٍّ جديد، وأضاف أنه «يجب احترام مخاوف بعض الطوائف».

في الواقع، تدفع البدائل المقترحة الطائفةَ المارونية إلى الخوف من فقدان الامتيازات وأشكال الحماية التي تمثِّل الروح التأسيسية للبنان الكبير كملاذٍ آمنٍ للمسيحيين في المنطقة[١٤]. وحدَّد البطريرك بشارة الراعي الحدودَ التي تقبلها البطريركية المارونية: لا يمكن لأيِّ ميثاقٍ سياسيٍّ تغيير الطبيعة التوافقية للنظام اللبناني، وقال: إن «التغيير مهما كان عمقه يجب أن ينطلق من نظامنا الديمقراطي ودستورنا وميثاقنا الوطني وثوابتنا الوطنية التاريخية». وبهذا أعلن عن موقف البطريركية بأن أيَّ تغييرٍ يجب أن يظلَّ ضمن حدود الميثاق الوطني التأسيسي، مع الحفاظ على المساواة بين المسيحيين والمسلمين.

تقسيم أم (كونـ)فدرالية أم لامركزية؟

من أجل مواجهة المطالبات بتعديل صيغة المحاصصة على أساس التغيرات الديموغرافية، تمَّ تداول دعوات للتقسيم - بأشكال متنوِّعة - في الأوساط العامَّة المسيحية لفترة من الوقت[١٥]. ولم تكن هذه الدعوات جديدةً؛ فهي تعود إلى الحرب الأهليَّة عندما اقترح الرئيس كميل شمعون إنشاء كانتونات. وفي عام ٢٠١٥، أعرب ميشال عون عن نيته اقتراح إقامة «نظام فيدرالي» في لبنان لحماية المسيحيين وضمان حقوقهم[١٦]، كما تبنَّت كتلته البرلمانية الاقتراحَ وبدأت في الدعوة إلى تطبيقه[١٧].

وكرَّس العديد من النشطاء المسيحيين جهودَهم للدعوة إلى منح الحكم الذاتي لكل طائفة داخل كانتونات

وبعد انتفاضة ١٧ أكتوبر/تشرين الأول، ارتفعت مجددًا شعبية المطالبة بإنشاء نظام فيدرالي، وكرَّس العديد من النشطاء المسيحيين جهودَهم للدعوة إلى منح الحكم الذاتي لكل طائفة داخل كانتونات[١٨]. يشبه هذا المطلب الطلاقَ، فهو يبرز فقدان الإيمان بمبدأ «العيش المشترك» الذي يمثِّل أساس الميثاق الوطني، والاستعداد لإنهائه.

ويدرك القادة المسيحيون من مختلف التوجهات السياسية تنامي هذه المشاعر لدى قواعدهم الشعبية، وأعربوا في العديد من المناسبات عن دعمهم لأشكالٍ مختلفةٍ من اللامركزية أو الكونفدرالية[١٩]. وبمناسبة مناقشة ميثاقٍ سياسيٍّ جديد، أكَّد قائد القوات اللبنانية المارونية، سمير جعجع، أن حزبه سيطالب بلامركزية إدارية موسعة أو حتى كونفدرالية في حالة قيام حزب الله بطلب إعادة التفاوض حول نموذج تقاسم السلطة[٢٠]. إلَّا أن هذه التصريحات لا تزال حتى الآن في نطاق الخطاب السياسي ولم تصبح مشاريعَ فعليةً.

إن الدعوة إلى اللامركزية الإدارية هي أقلُّ الاقتراحات إثارةً للجدل بين الطبقة السياسية، وهي تحظى بتأييد البطريرك، ووردت في خطاب تنصيب الرئيس عون[٢١]. لقد كان هذ الاقتراح متداولًا منذ عام ١٩٧٧، وورد في اتفاق الطائف على شكل صيغة مركبة من المركزية واللامركزية[٢٢]، إلَّا أنه لم يُطبق نظرًا للافتقار إلى الوضوح بشأن ما يستتبعه[٢٣]. ومع كل ذلك لا تبشِّر اللامركزية بحلٍّ الاضطرابات السياسية في لبنان؛ لأنها ستَّتسم بنفس مشاكل الحكم إذا لم يتم تحقيقها بالتوازي مع إصلاحاتٍ أخرى[٢٤].

الحياد الناشط: جمهورية ثالثة على غرار النموذج السويدي؟

في خضمِّ الدعوات إلى أشكالٍ مختلفةٍ من الفيدرالية أو الانفصال التي ظهرت في الأوساط العامَّة المسيحية، يتبنَّى البطريرك الماروني بشارة الراعي لميثاق جديد راديكاليةً، ولكنه أكثر صداميةً[٢٥]. ففي الخامس من يوليو/تموز، أي قبل شهر من الانفجار، أعلن البطريرك عن مبادرته السياسية باسم «الحياد الناشط»، وناشد الأُمم المتحدة إعادة التأكيد على استقلال لبنان، وتنفيذ جميع قرارات الأُمم المتحدة المتعلِّقة به، والموافقة على إعلان لبنان حالة «الحياد» لحمايته من الاضطرابات الإقليمية[٢٦]. وبعد الانفجار صارت البطريركية المارونية أكثر تصميمًا في مطالبتها بالحياد، وأصدرت مذكرةً بعنوان: «لبنان والحياد الناشط»، تؤكِّد فيها أنه هو السبيل الوحيد لحماية لبنان من التفكُّك[٢٧].

يقف البطريرك وراء الدعوة إلى دولة مركزية قوية لا يمكن أن تتحقَّق إلَّا من خلال حالة «الحياد الناشط». وتمثِّل هذه الدعوة في جوهرها هجومًا على سلاح حزب الله وسياسته الخارجية، مشيرةً إليه بأصابع الاتهام في تخريب الدولة وتعريض سيادة لبنان وأمنه للخطر. ففي صدد تأكيده على أن الحياد هو أحد أسس لبنان الكبير وروح الميثاق الوطني، استدعى البطريرك ذكر منظمة التحرير الفلسطينية وسياق

فقد دمَّر الانفجار الأشرفيةَ والأحياء المارونية الرئيسة في بيروت، ويبدو أنه قد أدى أيضًا إلى إنهاء اتفاق الأشرفية في نَظَر المسيحيين

الحرب الأهليَّة عام ١٩٧٥ واعتبر اتفاق القاهرة «الخطيئة الأصلية»، في محاولة للإشارة إلى أنّ سلاح حزب الله وسياسته الخارجية هما المُتسبِّب في أزمات لبنان وعزله عن المجتمع الإقليمي والدولي.

ظهر طرح حياد لبنان في وقتٍ سابقٍ من عام ٢٠١٢ خلال الحرب الأهليَّة السورية عندما هدَّدت الانقسامات السياسية الطائفية الداخلية (تحديدًا الموقف السُّني المناهض للأسد والمؤيد للاجئين في مقابل الموقف الشيعي المؤيد للأسد والمناهض للاجئين) أمنَهُ الداخلي واستقراره. في ذلك الوقت اتفقت المعسكرات السياسية الطائفية المتعارضة في لبنان على مبدأ حياد الدولة فيما يتعلَّق بالأزمة السورية (البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة ٢٠١٢). إلَّا أن حزب الله قد خالف هذا المبدأ بتدخُّله العسكري لصالح القوات الموالية للأسد في سوريا. ولم يكن البطريرك الماروني بشارة الراعي - المنتخب عام ٢٠١١ - من المعارضين المتحمسين لسلاح حزب الله مثل سلفه نصرالله صفير، ولم يعارض التحالف بين التيار الوطني الحر وحزب الله الذي نشأ بناءً على اتفاقية الأشرفية، على عكس البطريرك صفير. وترجمت مفاعيل مذكرة التفاهم هذه الموقَّعة في عام ٢٠٠٦ كغطاء مسيحي من التيار الوطني الحر لسلاح حزب الله في مقابل حماية الطائفة المسيحية. فمع التهديد الوجودي الذي شعر به المسيحيون من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والجماعات الراديكالية الأخرى في الحرب السورية، لم يعارض البطريرك دور حزب الله في سوريا حينها؛ حيث اعتبر قتال حزب الله ضد داعش بمثابة حماية للمسيحيين.

لكن انفجار مرفأ بيروت في أغسطس/آب قلب الأمور رأسًا على عقب. فقد دمَّر منطقة والأحياء المارونية الرئيسة في بيروت، ويبدو أنه قد أدى أيضًا إلى إنهاء اتفاق الأشرفية في نَظَر المسيحيين. ومع كون الميناء تحت إدارة التيار الوطني الحر، صار يُنظر إلى الرئيس عون على أنه يتحمَّل مسؤولية الدَّم المسيحي وتدمير أحياء مسيحية بأكملها. إن الأسباب الرئيسة للكارثة التي وقعت تكْمُن في الفساد وعدم المسؤولية، وأصبح المسيحيون الآن يشعرون أن سلاح حزب الله مصدرٌ للخطر وليس للحماية.

ومع تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية وتطوُّر الأحداث منذ انتفاضة ١٧ أكتوبر/تشرين الأول، غيَّر البطريرك الراعي موقفَهُ من حزب الله تغييرًا جذريًّا. وعلاوة على ذلك، مع تأثُّر المزاج السياسي المسيحي بشكلٍ كبيرٍ وتحوُّله بعيدًا عن عون والتيار الوطني الحر الذي ينتمي إليه، فَقَد حزب الله الغطاء المسيحي لسلاحه، وبذلك فَقَد غطاء «التوافق بين الطوائف». ويبدو أن الجبهة السياسية للأحزاب المسيحية المعارضة لسياسة حزب الله الخارجية، والداعمة لموقف البطريرك الماروني المؤيد للحفاظ على حيادية البلاد - آخذةٌ في النمو.

وقد هاجم المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان الدعوةَ إلى الحياد، معتبرًا أنه من المستحيل التحلِّي بالحياد تجاه من يريدون محاصرة لبنان ومهاجمته[٢٨]. لكن على الجانب الآخر تناول المفتي السُّني مسألة الحياد من منطقٍ عكسيٍّ، فقال: «قد لا نحتاج للحياد إذا بنينا دولة قوية وعادلة، ومُعزَّزة بالوحدة والتماسك الاجتماعي والعدالة، ومُتوَّجة بالعيش المشترك الآمن». وبدلًا من أن يكون الحياد في حدِّ ذاته طريقًا إلى السيادة، تساءل: «ما قيمة الحياد إذا لم يعطِ المسؤولون أهميةً لمفهوم الاستقلال والسيادة؟».

الخاتمة

يعود الحديث عن الجمهورية الثالثة في لبنان إلى عقدٍ من الزمان على الأقل. لقد حسمت حالة الجمود السياسي المستمر إلى جانب سلسلة الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية والإنسانية، حسمت مصير الجمهورية الثانية. وأدت انتفاضة ١٧ أكتوبر/تشرين الأول إلى تضخيم وتعميم الحاجة إلى مناقشة مقترحاتٍ لميثاقٍ جديدٍ يمكن أن ينقذ الوطن المترنِّح. إلَّا أن إصلاح الميثاق السياسي يفتقر إلى الإرادة المطلوبة من النخبة السياسية، وخاصةً مع اختلال توازن القوى بين مختلف الطوائف. كذلك تتطلَّب ولادة الجمهورية الثالثة ظروفًا خارجية مواتية، وهي غير متوفرةٍ في ظل حالة الجمود الإقليمي والدولي السائد حاليًّا. والأهم من ذلك أنها لا يمكن أن تتمَّ بمعزِلٍ عن أي تسوياتٍ أو بدائل يتمُّ تطبيقها في سوريا والعراق.

كذلك تتطلَّب ولادة الجمهورية الثالثة ظروفًا خارجية مواتية، وهي غير متوفرةٍ في ظل حالة الجمود الإقليمي والدولي السائد حاليًّا. والأهم من ذلك أنها لا يمكن أن تتمَّ بمعزِلٍ عن أي تسوياتٍ أو بدائل يتمُّ تطبيقها في سوريا والعراق

التعليقات الختامية

1- “Israel and Lebanon Begin Talks on Sea Border, With U.S. as Mediator”, The New York Times, October 14, 2020.
https://www.nytimes.com/2020/10/14/world/middleeast/israel-lebanon-sea-border.html?auth=login-email&login=email
2- https://bit.ly/2FAHk90 ; https://bit.ly/31cUBMm; https://bit.ly/3k5slCM ; https://anbaaonline.com/news/35040
3- Bachar Halabi & Rabih Jamil, “Lebanon: From the 1984 Intifada to the 3rd Republic”, ISPI, 27 February 2019. https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/lebanon-1984-intifada-3rd-republic-22402
4- https://bit.ly/3iuoLhH
5- Bachar Halabi & Rabih Jamil, “Lebanon: From the 1984 Intifada to the 3rd Republic”, ISPI, 27 February 2019. https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/lebanon-1984-intifada-3rd-republic-22402
6-larebiloen dna iriraH nezitiC ,nnamuaB sennaH: للاطلاع على مناقشة مفصلة لمشروع رفيق الحريري، انظر
04241/ku.ca.saos.stnirpe//:ptth nodnoL fo ytisrevinU ,SAOS .sisehT DhP(2102) .nonabeL rawtsop ni scitilop
7- Imad Salamey, “Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative options”, *International Journal of Peace Studies*, Volume 14, Number 2, Autumn/Winter 2009.
8- Ibid.
9- وفقًا لدراسة أجرتها ليا بو خاطر وريما ماجد، طالب 48٪ من المتظاهرين بتغييرات هيكلية في النظام السياسي. انظر: “Lebanon’s 2019 October Revolution: Who Mobilized and Why?”, The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship, http://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/leb-oct-rev_-_v.1.3-digital.pdf
10- للاطلاع على دراسات علمية تناقش هذه الإجراءات كحلول ممكنة لمشاكل النظام التوافقي اللبناني، انظر: Elias I. Muhanna, “Establishing a Lebanese Senate: Bicameralism and the Third Republic”, *Center on Democracy*, *Development*, *and The Rule of Law*, *Stanford University* https://cddrl.fsi.stanford.edu/arabreform/publications/establishing_a_lebanese_senate_bicameralism_and_the_third_republic; Imad Salamey, “Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative options”.
11- لم يُجْرَ إحصاء رسميٌّ للسكّان منذ عام 1932؛ لكن وفقًا لتقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2012، فإن أحدث تكوين ديموغرافي هو كما يلي: 27٪ سُنَّة، 27٪ شيعة، 21٪ موارنة، 5.6٪ دروز.
12- في عام 2012، دعا الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إلى إقامة «مؤتمر تأسيسي» في لبنان من أجل مناقشة أسس الدولة. كما اقترح زعيم حركة أمل نبيه بري تقسيم التمثيل البرلماني لثلاثة أقسام بين السُّنة والشيعة والموارنة، وليس لقسمين بين المسلمين والمسيحيين. بينما هاجم المفتي الجعفري أحمد قبلان الميثاقَ الوطني وقائديه بشارة الخوري ورياض الصلح متهمًا إياهما بالطائفية.
13- Joseph Kéchichian, “Does the Lebanese constitution need a facelift? Implementing Taif has proven to be challenging as Hizballah demands special privileges for its ‘sacrifices.’” Gulf News. https://gulfnews.com/world/mena/does-the-lebanese-constitution-need-a-facelift-1.1879280
14- Francisco Salvador Barroso Cortés and Joseph A. Kéchichian, “Lebanon Confronts Partition Fears: Has Consociationalism Benefitted Minorities?”, Contemporary Review of the Middle East 5(1), 5–29.
DOI: 10.1177/2347798917744292
15- Barroso and Kéchichian, “Lebanon Confronts Partition Fears”.
16- https://rb.gy/s7jh9a
17- http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=406076
18- For example: Alfred Riachi (https://www.facebook.com/TheContinualFederalCongress/; https://www.youtube.com/watch?v=ciqAz2sxmmY;), Toni Hadchiti (https://bit.ly/3j9jxdS; https://bit.ly/31lfJjD)
19- Fady Noun, « L’État civil proposé par Aoun sous les projecteurs », L’Orient Le Jour, September 11, 2020, https://www.lorientlejour.com/article/1232246/letat-civil-propose-par-aoun-sous-les-projecteurs.html
20- Ibid.
21- https://rb.gy/7a6tz2

22- See Ta'ef Agreement - —III. Other Reforms: Administrative Decentralism. https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_taif_agreement_english_version_.pdf
23- https://rb.gy/hzg7ay
24- Ibid. Also see Imad Salamey, "Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative options".
25-. تحتفظ البطريركية المارونية بالحقّ في تمثيل الطائفة المارونية، ليس بصفة روحية فقط، بل بصفة سياسية أيضًا. وتُعَدُّ البطريركية هي مؤسسة المشروع «اللبناني» والمدافعة عنه منذ نشأته بجهود البطريرك إلياس الحويك. للمزيد من المعلومات حول سياسة البطريركية المارونية، انظر: Fiona McCallum, "Walking the Tightrope: Patriarchal Politics in Contemporary Lebanon" in Leaders et partisans au Liban (2012), p : 353 - 375
26- https://bit.ly/3jcyxaQ_
27- http://www.naharnet.com/stories/en/274237
28- https://rb.gy/i4nrtq

عن المؤلف

روان حمود: هي باحثة مساعدة في منتدى الشرق، وهي مهتمّة بالتحولات الاجتماعية والسياسية في أعقاب الربيع العربي. متحصلة على درجة الماجستير من جامعة نيويورك بالولايات المتحدة.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

SharqStrategic

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH